المبحث السابع

أثر ظاهرة المخدرات فى تعويق عملية تنمية الدول المتخلفة

فى مواجهة التخلف الذى تعانى منه معظم بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تصبح عملية التنمية وسيلة لتخليص البلاد المتخلفة من تخلفها.

وتتطلب عملية التنمية تعبئة موارد المجتمع وتكريسها لعلاج الاختلالات الهيكلية واشباع الاحتياجات الأساسية والأكثر أهمية وعدم تبديد موارد المجتمع فى أوجه انفاق غير ضرورية.

وتمارس ظاهرة المخدرات فى أى مجتمع دورا معوقا لعملية التنمية من خلال ما يلى:-

١- على مستوى الفرد المستهلك (المتعاطى) للمخدرات تقل انتاجيته من ناحية ومدخراته من ناحية أخرى . فالمخدرات تؤثر على الجهد المبذول ذهنيا كان أم بدنيا. ثم أن وجود المدمن داخل السجن لقضاء العقوبة أو فى المستشفى للعلاج يجعل منه طاقة انتاجية معطلة.

٢- على مستوى الفرد المنتج أو المهرب أو التاجر المتورط فى عمليات الاتجار غير المشروع فى المخدرات يمثل طاقة معطلة سواء أثناء ممارسته لنشاطه فى مجال المخدرات أو وجوده داخل السجن لتنفيذ العقوبة.

٣- تؤدى ظاهرة المخدرات إلى اساءة تخصيص موارد المجتمع. فجلب المخدرات وتهريبها (استيرادها) يتطلب توفير نقد أجنبى يتم الحصول عليه من معروض النقد الاجنبى سواء لدى الافراد أو المصارف أو الصيارفة. ورغم أن هذه المبالغ لا يتم تضمينها فى الحسابات القومية باعتبارها نشاطا اقتصاديا غير مشروع الاأنها تساهم فى زيادة الطلب على النقد الأجنبى (الدولار مثلا) ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقومة بالدولار وما يستتبعه ذلك من زيادة تكلفة الاستيراد وارتفاع الأسعار فى الداخل إلى غير ذلك من الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة فى ظل ضعف مرونة الطلب الخارجى على صادرات الدول المتخلفة وضعف مرونة العرض بها من جراء قصور جهاز الانتاج بها وتخلفه وعدم مرونته. ولا يقتصر الأمر على ذلك إذ أن تجار المخدرات يستطيعون تدبير النقد الأجنبى اللازم لصفقاتهم نظرا لاستعدادهم لدفع ثمن أعلى له فى ظل اطمئنانهم إلى امكانية تعويض ذلك من الأرباح الوفيرة التى يجنونها. وهكذا يدلا من استخدام النقد الأجنبى-النادر بطبيعته فى البلدان النامية - فى الحصول على سلع انتاجية أو وسيطة أوسلع غذائية هامة يتم استخدامها فى جلب المخدرات بكل آثارها الضارة.

وعملية غسيل أموال المخدرات - المتحققة من الاتجار غير المشروع فيها وما يتمخض عنه من أرباح كبيرة يدفعها المستهلكون (المتعاطون والمدمنون) - يترتب عليها الاستثمار فى الخارج حيث المواقع الشهيرة لغسيل الأموال.

ومن هنا يتم تبديد الموارد المتاحة للبلدان النامية فى انفاق غير منتج وغير نافع لعملية التنمية بها وهدر لمكانية متاحة لاستخدام موارد الاقتصاد فى استثمارات منتجة هو فىأمس الحاجة اليها.

٤- تحمل هذه الظاهرة اقتصادات البلدان النامية أعباء كبيرة تتمثل فى النفقات التى تتحملها الدولة فى مكافحة هذه الجريمة والوقاية منها وعلاجها.

وتتوقف هذه النفقات على مستوى النشاط الاجرامى من ناحية ومستوى مكافحة الجريمة والوقاية منها من جهه أخرى. ومن أسف أن الدول النامية التى تعانى من قصور مواردها وانخفاض مستويات المعيشة بها تضطر إلى تخصيص جزء من هذه الموارد المحدودة للانفاق على مكافحة هذه الجريمة والوقاية منها وعلاجها بدلا من استخدام هذه الموارد فى مجالات أهم فيما لو كانت مثل هذه الظواهر منتفية أو محدودة النطاق. ولعل جزءا من التكلفة التى تتحملها المجتمعات من جراء مثل هذه الظاهرة تتمثل فى تكلفة الفرصة البديلة أى في البديل الآخر إن لم يكن ثمة أفراد وتنظيمات اجرامية فى المجتمع منخرطة فى عملية انتاج المخدرات أو جلبها أو الاتجار فيها أو استهلاكها وممارستهم أنشطة انتاجية سلعية أو خدمية تساهم فى احداث عملية تنمية حقيقية من جهة وتستثمر مهاراتهم ومواردهم وكفاءاتهم فيما هو أنفع وأجدى. وهكذا فمثل هذه الظاهرة تبدد جزءا من موارد المجتمع فى الانفاق الوقائى والعقابى والعلاجى لها من ناحية وتضيع على المجتمع انتاجية المنخرطين فى هذه الظاهرة الاجرامية فيما لو كانت جهودهم موجهة صوب مجالات انتاجية أجدى وأنفع من ناحية أخرى.

وعلى المستوى الفردى تتمثل تكلفة هذه الظاهرة الاجرامية فى الانفاق المخصص للحراسة أو الاستطلاع أو تجنب الوقوع فى قبضة القانون أو شراء الأسلحة. والانفاق فى إطار كون الفرد مستهلكا فقط غيره في اطار كونه منتجا أو مهربا أو جالبا أو تاجرا. ومن منظور اقتصادي يتوقع أن الفرد يقترف الجريمة اذا كانت منفعة الجريمة (ممثلة فى الاشباع الذى يتحقق له كمستهلك أو الارباح المتحققة له كمنتج أو جالب أو تاجر) تفوق عوائد البدائل الأخرى المتاحة استغلالا لموارده بما فيها الوقت. وهكذا يتحدد مستوى نشاط هذه الظاهرة الاجرامية بتفاعل قوى عرض الجريمة وقوى منعها أى تتأثر معدلات الجريمة باحتمالات القبض على الجناة ومعاقبتهم وهى متغيرات مانعة للجريمة والعوائد المتحققة منها - انتاجا أو اتجارا أو استهلاكا - وتعتبر متغيرات دافعة للجريمة.

وثمة اتجاه يذهب إلى القول بأن معدلات الجريمة تتأثر بمدى امكانية الكشف عنها أكثر من تأثرها بالعقوبة، ذلك أن المنفعة الحدية المتوقعة من الجريمة تتغير تبعا لتغير مقدار المخاطرة الناتج عن زيادة احتمالات القبض على الجناة(٥٧).وهكذا فان زيادة احتمالات القبض على الجناة تودى إلى تخفيض معدل الجريمة نظرا لاتصاف الجناة بالمخاطرة،وتوقف المخاطرة على درجة احتمال كشف الجريمة. وهكذا كلما زاد احتمال القبض على الجناة وادانتهم ومعاقبتهم انخفض مستوى النشاط الاجرامى. وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها فضلا عن ثبات العقوبة فى الفترة القصيرة يكون العامل الاساسى المحدد لمستوى النشاط الاجرامى هو احتمال القبض على الجناة. وهذا يتوقف بدوره على كفاءة الشرطة فى القبض على الجناة وادانتهم . ومن هنا فان عرض جريمة المخدرات فى ظل وجود الشرطة وارتفاع كفاءتها يختلف عنه فى ظل غيابها أو تقاعسها وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ويتوقف احتمال ضبط الجريمة على عدد قوات الشرطة وتجهيزاتها ومعدل الجريمة والحذر الذى يبديه المجرم لتجنب القبض عليه. ويختلف تأثير العقوبات فى ردع الجريمة تبعا لتأثير تكلفة العقوبة على عوائد الجريمة.

ويتوقع أن تتغير معدلات الجريمة فى الاتجاه العكسى لدرجة شدة وصرامة العقوبة. واذا كانت العقوبة الصارمة تثنى المجرم عن عزمه قبل التورط فى الجريمة فان احتمالات كشفها قد تدفعه إلى رد فعل عنيف لتجنب القبض عليه. وتعد العقوبة الأكثر صرامة أكثر مخاطرة وتكلفة على المجتمع وعلى الشرطة. ومن هنا فان العقوبة المثلى يتعين أن تأخذ فى حسبانها التكلفة الاجتماعية نظرا لأن المجتمع يمول نفقات تطبيق العقوبات على المذنبين (مثل تكاليف الحراسة والاصلاح واعادة التأهيل والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية ومخصصات اهلاك وصيانة مبانى ومعدات السجون مطروحا منها عوائد تشغيل المسجونين فى المشروعات الانتاجية).

٥- التنمية الاقتصادية هى جزء من التنمية الشاملة التى تتضمن ضمن مكوناتها التنمية البيئية أى تحقيق التناسق بين الانسان والبيئة الطبيعية أى بين مقتضيات تقدم الانسان وضرورة استمرار تجديد العناصر الطبيعية. ذلك أن المشروع الفردى محور النمو الرأسمالى يرى أن حماية البيئة تمثل تكلفة تقلل من عائده- رغم أنها تمثل عائدا للمجتمع من خلال المحافظة على موارده - ومن هنا ساهم نمط النمو الرأسمالى من خلال ما اتسم به من تركز صناعى وتجمعات عمرانية ضخمة فى تلوث البيئة. وفى هذا الصدد فان ثمة علاقة بين زراعة المخدرات وانتاجها وبين تخريب البيئة، فالعصابات المنظمة تقتلع أشجار الغابات لتزرع مكانها النباتات المنتجة للمخدرات. والمعامل السرية للهيروتين والكوكائين تقذف سنويا بآلاف الأطنان من الكيماويات العالية السمية فى المجارى المائية ، الأمر الذي قد يؤدي إلي فقدان كل أثر لعشرة انواع الحيوانات والنباتات التي تعيش في هذه المجاري المائية أو عليها(٥٨).

٦- ثمة عوامل اقتصادية تساهم مع غيرها من العوامل الاجتماعية والنفسية والبيئية والسياسية فى وجود ظاهرة المخدرات وتناميها منها فترات التقلبات الاقتصادية ،فالرواج وإن كان يحد من بعض الجرائم الا أنه فى ظل سيادة القيم الاجتماعية السلبية وتفشى حمى الاستهلاك وسيادة قيمة الاقتناء على حساب قيمة العمل قد يدفع إلى انتشار ظاهرة المخدرات .والبطالة كمصدر للقلاقل الاجتماعية والسياسية قد تحدث انخفاضا حادا غير متوقع فى دخل الشخص المتعطل تحرمه من اشباع كل أو بعض حاجاته الأساسية مما يكون سببا محتملا - مع ظروف نفسية واجتماعية معينة - فى تفسخ الموانع الذاتية ودفع الشخص المتعطل إلي الانخراط فى جماعات مرجعية منحرفة توقعه فى هوة المخدرات. ومصدر الدخل أو الثروة يساهم فى هذا الشأن بدور هام ، فالدخل غير المشروع المترتب على تجاوز القانون أو اختراق الأجهزة القائمة عليه أو ممارسة صور الفساد أو امتهان مهن غير شريفة ومتدنية خلقيا سيجد مسلكه الطبيعى فى استهلاك المخدرات أو الاتجار بها.

وفضلا عن تلك العوامل فانه يمكن الاشارة إلى عوامل أخرى تؤثر على ظاهرة المخدرات منها المستوى التعليمى والثقافى ونسق القيم السائدة ومدى ايجابيتها وطبيعة العمل يدويا كان أم ذهنيا وعدد ساعاته وطبيعة المرحلة العمرية ونمط الجماعات المرجعية وموقع المسكن وكيفية قضاء أوقات الفراغ (النادى - المقهى .... الخ) ونمط الزوجة ودرجة تطلعاتها والنظرة إلى المستقبل والاطمئنان إليه من عدمه ودرجة الرضاء المهنى والحياتى والأسرى والقيم الدينية ودرجة تمثلها والالتزام بها والوشائج الاجتماعية القوية واستقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.